الساير : أهل الكويت ساهموا بسخاء لدعم الأشقاء

«الهلال الأحمر» تشيد بدعم المتبرعين لحملة «معك يا لبنان»

فريق جمعية الهلال الاحمر خلال تنفيذ حملة (معك يا لبنان)

جانب من المساعدات الطبية

أشاد رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتية الدكتور هلال الساير بدعم المتبرعين من المواطنين والمقيمين ورجال الأعمال والقطاع الخاص لحملة «معك يا لبنان».

وقال الساير في تصريح لـ«كونا» أمس إن أهل الكويت ساهموا بسخاء لدعم الأشقاء في لبنان من خلال دورهم الكبير في تزويد المستشفيات بالمستلزمات الطبية وتوزيع الحصص الغذائية للمتضررين.

وأضاف أن تلك التبرعات ساهمت بتوفير الأجهزة والمعدات الطبية لعدة مستشفيات تضررت جراء انفجار مارفأ بيروت مؤخرا ومنها مستشفى الوردية والجعيتاوي والمقاصد الخيرية والروم والكارنتينا.

وأشار إلى أن فريق الهلال الأحمر الميداني قام بزيارة الجرحى والأسر المتضررة للاطلاع على احتياجاتهم وتوفيرها لهم بشكل عاجل مؤكدا أن الجمعية لن تتوانى عن تقديم كل أنواع الدعم للأشقاء في لبنان.

وذكر أن اللجنة الشعبية الكويتية لجمع التبرعات قامت عبر الجمعية بتقديم الدعم لترميم وتجهيز ثلاثة أجنحة بالكامل في مستشفى الوردية في بيروت وهي قسم الولادة وحديثي الولادة وقسم الجراحة والعظام وقسم الأمراض الباطنية.

ولفت الساير إلى أن الجمعية تبرعت بتجهيز جناح مركز سرطان الأطفال في لبنان الذي يعالج أكثر من 300 طفل يصارعون المرض في المركز.

وأكد أن دعم المشاريع الصحية في مستشفيات لبنان يهدف إلى تعزيز قدراتها وتحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة إضافة إلى تقديم الاستجابة العلاجية السريعة للمرضى.

جانب من المعدات الطبية التي تم توفيرها لبعض المستشفيات اللبنانية

..وحصص غذائية

نائب الأمير

رفضه القاطع أي تعد على حريات الناس وخصوصياتهم ، ومحاولة البعض شق الصف وإثارة الفتن ، مشددا بألا يفلت أي مسيء من العقاب ، ومؤكدا اعتزازه بمؤسساتنا الأمنية ورجالها ونسائها المخلصين ، «والتي لن يضيرها ولن ينتقص من قدرها ، شذوذ البعض الذين سينالون قصاصهم العادل جراء افعالهم الدنيئة» .

وحسم سموه الجدل حول محاسبة من يتورط في أي تجاوزات تضر بأمن البلاد ، مهما كان اسمه وصفته ، قائلا : لكل من يثير التساؤل حول محاسبة أبناء الاسرة الحاكمة ، نؤكد بأنهم جزء من أبناء الشعب الكويتي ، وتسري عليهم ذات القوانين ، ومن يخطئ يتحمل مسؤولية خطئه ، فليس هناك من هو فوق القانون . وقد أكد حضرة صاحب السمو الأمير ، أن لا أحد فوق القانون ، ولا حماية لفاسد أيا كان اسمه أو صفته أو مكانته.... وأدعو الإخوة في الحكومة ومجلس الإمة ، إلى اعتماد التدابير الفاعلة والتشريعات الكفيلة بردع الفاسدين ، والقضاء على مظاهر الفساد وأسبابه بكل أشكاله.

وشدد سمو نائب الأمير على أن ذلك يستوجب من الجميع التوقف عن تداول مثل هذه المواد الضارة ، والتي لن يستفيد منها الا أعداء الوطن ومن يسعى لتحقيق مصالح وغايات ، خاصة على حساب أمن الوطن ، وإننا على ثقة بأن شعب الكويت الأصيل الذي هو حصن الكويت واساس عزتها ورفعتها ، يدرك حقائق الأمور ولن تنطلي عليه الأباطيل ويظل حريصا على وطنه وأمنه واستقراره.

أضاف : لقد رأيت لزاما في ظل هذه الظروف الدقيقة أن أتحدث إليكم ، وأشارككم الرأي حول أمور وقضايا أعلم أنها تشغل بالكم وتثير اهتمامكم. ونحن في أدق مراحل التعامل مع تداعيات انتشار «كورونا» ، وانهماك أبنائنا الأبطال في تضحياتهم المشهودة ، بالتعاون مع المخلصين في أجهزة الدولة كافة ، بجهود مواجهة هذا الوباء الخطير ، نشهد بكل الأسف ما يدور في الساحة المحلية مؤخرا ، من مظاهر العبث والفوضى ، والمساس بكيان الوطن ومؤسساته ، ولا سيما ما يتصل ببدعة التسريبات الأخيرة ، وما شابها من ممارسات شاذة مرفوضة ، وتعد على حريات الناس وخصوصياتهم ، تطول بعض العاملين في مؤسساتنا الأمنية ، وما برز من محاولة البعض شق الصف وإثارة الفتن .

وقال سمو نائب الأمير : أود التنويه إلى أن هذا الأمر يحظى باهتمامي شخصيا ، ومتابعتي لجميع اجراءاته واخضاعه برمته وتفاصيله كافة بيد قضائنا العادل النزيه ، بعد أن تم مباشرة الإجراءات القانونية اللازمة في شأنه ، مشددا بألا يفلت أي مسيء من العقاب ، ومؤكدا اعتزازنا بمؤسساتنا الأمنية ورجالها ونسائها المخلصين ، والتي لن يضيرها ولن ينتقص من قدرها ، شذوذ البعض الذين سينالون قصاصهم العادل جراء افعالهم الدنيئة ، مشددا على أن ذلك يستوجب من الجميع التوقف عن تداول مثل هذه المواد الضارة ، والتي لن يستفيد منها الا أعداء الوطن ومن يسعى لتحقيق مصالح وغايات ، خاصة على حساب أمن الوطن ، وإننا على ثقة بأن شعب الكويت الأصيل الذي هو حصن الكويت واساس عزتها ورفعتها ، يدرك حقائق الأمور ولن تنطلي عليه الاباطيل ويظل حريصا على وطنه وأمنه واستقراره.

ولفت سموه إلى أن صاحب السمو الأمير حذر مرارا من خطورة انحراف بعض وسائل التواصل الاجتماعي ، وما تشكله من معاول هدم وتخريب لبنيان مجتمعنا وقيمه الفاضلة ، وما تحفل به من افتراءات وإثارة للفتن ، وإشاعة روح الإحباط والتشاؤم واطلاق الاتهامات دون دليل ، ولن نسمح لقلة ضالة بجر بلدنا الى الانقسام والفوضى باسم الحرية الزائفة ، الأمر الذي يوجب الإسراع بترجمة التوجيه السامي بالقضاء على من أسماهم سموه حفظه الله ورعاه ، بأشباح الفتن حفاظا على أمن البلاد وصيانة مجتمعنا.

وأكد سمو نائب الأمير أن ايماننا بحرية الرأي ثابت والتزامنا بالنهج الديمقراطي راسخ ، بما لا يقبل التشكيك أو المزايدة ، فهو عهد ارتضيناه جميعا ونتمسك به نموذجا صادقا للتوافق الوطني ، الذي توارثناه جيلا بعد جيل ، ولاشك بأن لهذه الحرية اطارا قانونيا واخلاقيا ، يراعي مسؤوليتها ويحفظ كرامات الناس وسمعتهم ويحقق الصالح العام ، وكذلك نهجنا الديمقراطي الذي يحكمه الدستور والقانون ومقتضيات المصلحة الوطنية ، ما يستوجب من السلطتين التشريعية والتنفيذية تصويب مسار العمل ، واستشعار التحديات والمخاطر التي تحيط بنا والتصدي للقضايا الجوهرية ، وما يمس هموم المواطنين ومصالحهم.

وقال سموه : أمامنا العديد من الملفات والقضايا المهمة وهي نتيجة تراكمات طويلة ، تحتاج لمعالجتها إلى الجدية والحكمة والفكر الخلاق كما تحتاج إلى التعاون البناء والايجابية وروح الفريق الواحد ، ولنا في سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، وقدرته على التصدي لهذه الملفات ثقة كبيرة مستحقة بالتعاون مع المخلصين من أبناء هذا البلد الكريم.

أضاف أن هناك قضايا التعليم والشباب والإصلاح الإداري والتركيبة السكانية والخدمات والإصلاح الاقتصادي ، الذي يجب ان ينطلق من اصلاح الأجهزة الحكومية ومعالجة الهدر في المصروفات ، وضبط وتجفيف منابع الفساد وادواته إلى جانب القضايا الأخرى المهمة.

وشدد سموه على أنها تحديات حقيقية جادة لا تحتمل ترف التسويف والانشغال بالمماحكات السياسية وتصفية الحسابات وتسجيل النقاط ، والانحراف في استخدام الأدوات الدستورية الرقابية الذي لا يحقق اصلاحا الامر يستوجب تعاونا جادا فاعلا مخلصا ، فالوطن يستحق والمواطنون يتطلعون إلى انجاز حقيقي ملموس يلبي طموحاتهم في حاضر آمن ومستقبل واعد.

وقال سمو نائب الأمير أيضا : لا شك بأن الفساد آفة مدمرة ورأينا كيف أحال الفساد أمما متقدمة إلى كيانات مهلهلة يفتك بها الفقر والجهل والمرض ، وقد استشعرنا غزو هذه الآفة لبلدنا عبر مظاهر مختلفة ، واذا كنا نشكو من الفساد فليس من المقبول ان يصور البعض الكويت بأنها أصبحت موطنا للفساد!!! ولنا وقفه جادة وحازمة لمواجهة هذا الخطر المدمر بكل عزم وقوة ، وان محاربة الفساد ليست خيارا بل هي واجب شرعي واستحقاق دستوري ، ومسئولية أخلاقية ومشروع وطني يشترك الجميع في تحمل مسؤوليته .

ونبه إلى أن المحافظة على أمن الكويت وتعزيز استقراراها مسؤولية الجميع ، وهي هدفنا الأعلى وهي قمة الأولويات وقد أكد الشعب الكويتي حرصه على كيان الوطن ، وقدم أغلى التضحيات وبذل الروح والدم والغالي والنفيس ، فداء له وحفاظا على سيادته ، وجسد أروع صور الوحدة الوطنية والتلاحم مع قيادته في تجاوز كل التحديات والمخاطر التي تزخر بها صفحات تاريخ الكويت الناصع ، حرة أبية عزيزة الجانب عالية الراية.

واختتم سموه بالقول : أرجو أن تطمئنوا بأن الكويت بخير بتلاحم أبنائها وتعاونهم وأياديها البيضاء ، التي امتدت الى مشارق الأرض ومغاربها ، وقادرة على تجاوز كل العقبات والتحديات ، كانت وستظل دائما بعون الله وتعاون أبنائها الصادق ، كما عهدها دائما دار عز وأمان تمضي بخطى واثقة نحو مستقبل واعد وزاهر ، ينعم فيه أبناؤها بالأمن والرخاء والازدهار ، والله نسأل أن يحفظ كويتنا الغالية وأهلها الأوفياء برعاية وحكمة أميرنا وقائدنا المفدى حفظه الله ورعاه.

الغانم : خطاب

أضاف : «عندما يتحدث سموه عن آفة الفساد ، فهو يذهب باتجاهين متوازيين ، أولهما التشديد على ضرورة محاربة الفساد ، وأن لا أحد فوق القانون حتى لو كان من الأسرة الحاكمة ، وأن الموضوع يحظى باهتمامه ومتابعته شخصيًا بكل تفاصيله».

وأوضح أن « الأمر الثاني الذي ركز عليه سمو نائب الأمير هو عدم اتخاذ تلك الأفعال الشاذة سببًا ومطية ، لإشاعة ثقافة الإحباط وتصوير الكويت وكأنها بؤرة فساد».

وقال رئيس مجلس الأمة : «سموه وهو يؤكد على ضرورة محاربة الفساد ونيل الفاسدين قصاصهم العادل، يشدد على إدانة ما أسماه ببدعة التسريبات ومظاهر العبث وإشاعة أجواء الفتنة والمساس بكيان الوطن».

ولفت إلى أن سموه حرص على تكرار ما أكده سمو أمير البلاد مرارًا من خطورة انحراف بعض وسائل التواصل الاجتماعي ، وتحولها إلى معاول هدم وإشاعة أجواء الفتنة وإطلاق الاتهامات وضرورة عدم الانسياق إلى مثل تلك الأجواء».

واختتم الغانم تصريحه قائلًا « إن تأكيد سموه على الالتزام بالنهج الديمقراطي الدستوري ، وتأكيده على مفهوم الحريات ليس بغريب عليه» مشددا على أن دعوة سموه السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى ضرورة تصويب المسار السياسي هي دعوة مستحقة وضرورية .

الحربي : خطة

والقواعد العامة للتعليم عن بعد ، لمختلف المراحل التعليمية ، مشددا على أهمية وضع سياسات الإستخدام لأنظمة التعليم عن بعد ، والتنسيق مع جهات الاختصاص لإعداد مقترحات التقويم الدراسي والقرارات الوزارية المنظمة لذلك.

ولفت إلى ضرورة التنسيق الدائم مع كل القطاعات والإدارات ذات الصلة ودراسة الملاحظات والمقترحات الميدانية ، ومتابعة الخطط المنفذة في مختلف الإختصاصات من تدريب تكنولوجيا معلومات ومصادر تعلم ومناهج وخطط دراسية وآلية تقييم.

حضر الاجتماع وكيل وزارة التربية بالانابة والوكيل المساعد للتنمية التربوية والأنشطة فيصل المقصيد ، والقائم بأعمال نائب مدير الجامعة للخدمات الأكاديمية المساندة الدكتور عبدالله المطوع ، وأستاذ علم اللغة الحاسوبية والمعالجة الحاسوبية للغة الطبيعية بجامعة الكويت الدكتور صلاح الناجم.

كما حضر الاجتماع الوكيل المساعد للتعليم العام أسامة السلطان ، والوكيل المساعد للبحوث التربوية والمناهج صلاح دبشة ، ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام التربوي ضيدان العجمي ، ومراقب الامتحانات وشؤون الطلبة سلطان المشعل.

«الداخلية» : لجنة

في بيان صحفي ، انه جار إيداعها في السجن المركزي ، لتنفيذ الحكم الصادر بحقها.

وكانت «الداخلية» قد أعلنت السبت إلقاء القبض على متهمة في قضية «ضيافة الداخلية» ، بعد تواريها عن الأنظار وإيداعها في السجن المركزي لتنفيذ الحكم الصادر بحقها .

«المالية» أرجأت

وأوضحت أن البند الآخر يتعلق بالاقتراح بقانون بتعديل أحكام القانون رقم 116 لسنة 2014 ، في شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مبينة أن اللجنة ارتأت دمج البندين في بند واحد نظرا لتشابه الموضوعين.

وأشارت إلى أن اللجنة استمعت إلى آراء جهات مختلفة مثل البنك المركزي وهيئة أسواق المال وهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، بشأن جدوى هذه الاقتراحات.

ولفتت إلى اعتذار وزير المالية براك الشيتان عن حضور الاجتماع ، إضافة إلى عدم حضور أي وكيل أو وكيل مساعد من وزارة المالية لتفنيد الرأي المالي أو الفني وجدواه.

وأوضحت أن الاقتراحات المقدمة تهدف إلى إضافة عبارة (بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية) لهذه التعاملات، مؤكدة أنه لا يوجد ما يمنع ذلك خاصة أن النص موجود في القانون الكويتي بحسب المادة 15 من قانون الشركات والقسم العاشر الخاص بالبنوك الإسلامية من القانون الخاص بالبنك المركزي.

ورأت أن موضوع الشريعة الإسلامية مطبق في القوانين الكويتية ذات الصلة، ولكن في المقابل لا أحد يملك أن يمنع اختيار الناس ما بين الاكتتاب عن طريق البنوك الإسلامية أو البنوك التقليدية.

وأشارت إلى أن عدد المكتتبين في البورصة وصل إلى ألف بالمئة، وفي شركة شمال الزور وصل العدد إلى 700 بالمئة ولم يسأل أحد إن كانت بنوكا إسلامية أم تقليدية.

وشددت على أن القلق يجب أن يكون على حماية صغار المساهمين والمكتتبين وهل القوانين تتوافر فيها الشفافية الكافية لحمايتهم، مؤكدة أن تطبيق القوانين هو المشكلة.

ونوهت بأن التركيز اليوم هو على هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص نظرا لوجود علامات استفهام عليها في الفترة السابقة ، لأن الهيئة لم تكن تؤدي عملها بالشكل المطلوب، معربة عن ثقتها في الإدارة الجديدة ممثلة بالسيدة لميس النقيب في إدارة ملف الهيئة بشكل صحيح.

واختتمت الهاشم تصريحها بالقول إنها طلبت من مديرة الهيئة أن تقدم للجنة خلال أسبوعين ، تقريرا عن إيجابيات وسلبيات وجود بنوك إسلامية وأخرى تقليدية في الاكتتابات العامة، وفي كيفية التصرف عند دخول بنوك أجنبية، مؤكدة أن اللجنة ستصوت على هذه الاقتراحات بقوانين عقب وصول هذا التقرير من هيئة الشراكة.

«الصحة» : 571 إصابة

بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة 515 حالة. كما أكدت الوزارة شفاء 537 إصابة ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء من مرض «كوفيد19-» 72307 حالات .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند ، إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها ، وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وذكر أن الإصابات توزعت حسب المناطق الصحية بواقع 162 حالة في منطقة الاحمدي الصحية و126 حالة في منطقة حولي الصحية و113 حالة في منطقة الفروانية الصحية و105 حالات في منطقة العاصمة الصحية و65 حالة في منطقة الجهراء الصحية.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 97 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض «كوفيد19-» ، وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7706 حالات.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية ، بلغ 2443 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 587567 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية ، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

العراق : «التحالف»

وهذه هي ثامن قاعدة عسكرية للتحالف، الذي يقاتل تنظيم الدولة الإسلامية، في العراق يتم تسليمها للقوات العراقية منذ مارس الماضي.

وتعرضت قاعدة التاجي، التي تقع على بعد 20 كيلومترا إلى الشمال من بغداد، لهجوم صاروخي خمس مرات هذا العام.

وفي هجمة صاروخية وقعت في مارس ، أصيب ثلاثة من جنود التحالف وجنديان عراقيان بجروح.

وحُملت المسؤولية لميليشيات مدعومة من إيران في الحملة ضد قواعد تابعة للتحالف في العراق، والتي تكثفت منذ اغتيال الولايات المتحدة القائد العسكري الإيراني الرفيع قاسم سليماني في بغداد في يناير/ كانون ثاني الماضي.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قد تعهد بسحب القوات الأمريكية من العراق.

وقال التحالف في بيان إن « تحريك أفراد قوات التحالف هو جزء من خطة طويلة الأجل جرى تنسيقها مع الحكومة العراقية»، مضيفاً أن معسكر التاجي كان يضم 2000 من قوات التحالف، معظمهم غادر هذا الصيف.